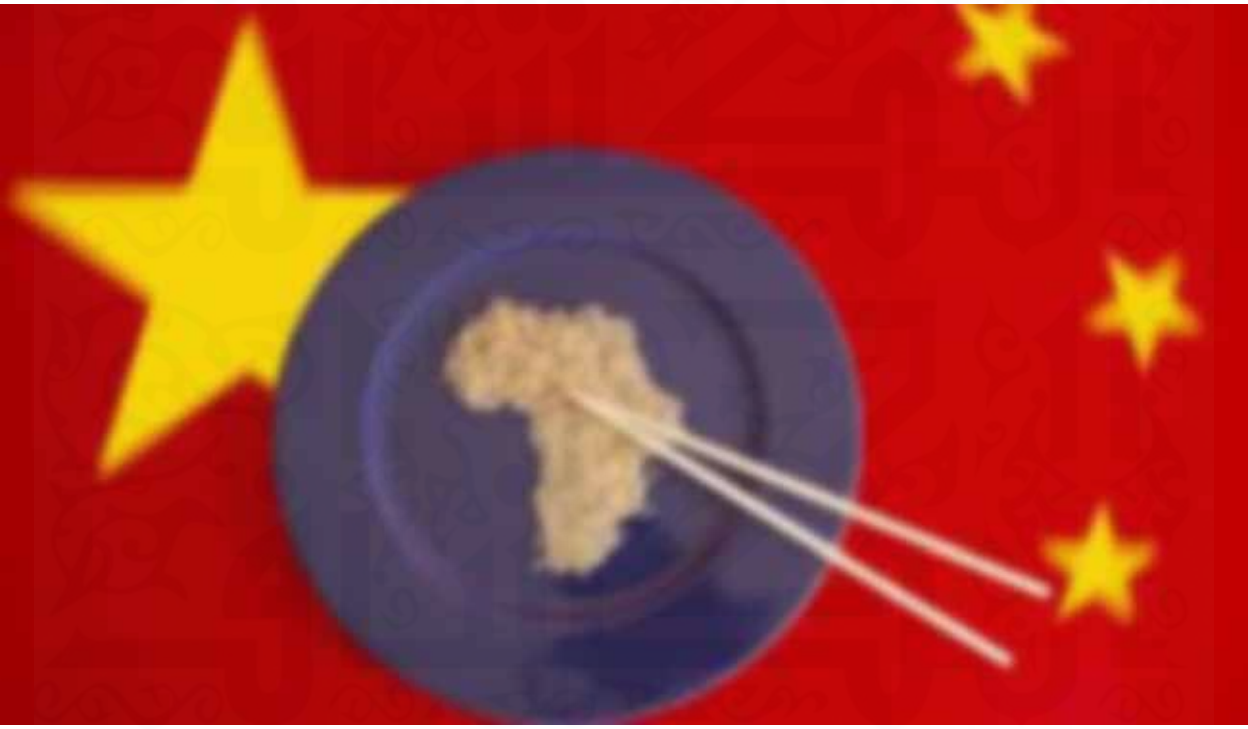

الوجه المظلم للاستثمارات الصينية في إفريقيا

جهاد عمر الخطيب

باحث مساعد بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- مصر،
باحث ماجستير بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة

عقب أُفول نجم القطبية الثنائية، مطلع تسعينيات القرن المنصرم، عانت القارة الإفريقية من التهميش، وفقدت كثيراً من هامش المناورة الذي كان قد أتيح لها آنفاً إبَّان الحرب الباردة، ليصبح الحديث عن سقوط القارة الإفريقية من حسابات القوى الكبرى والمجتمع الدولي Africa: Falling off the map هو السمة الأبرز لصيرورة التفاعلات الدولية طيلة العقد التاسع من الألفية البائدة.

وتوجَّهت أنظار تلك القوى صوب أوروبا الشرقية التي حظيت باهتمام الدول المانحة والمؤسسات الدولية؛ في محاولةٍ لدمجها سياسيّاً واقتصاديّاً بالنظام الدولي الجديد؛ الذي باتت تهيمن على مجرياته الولايات المتحدة فيما عُرِف بـ«الأحادية القطبية».

بيْدَ أنه منذ مطلع الألفية الجديدة عاود المجتمع الدولي اهتمامه بالقارة الإفريقية، وتسابقت- ولا تزال- القوى الكبرى والصاعدة لتعميق أواصرها التجارية والاقتصادية بإفريقيا، التي غدت واحدةً من أبرز المناطق الجاذبة للاستثمار بالعالم، وكان من بين تلك القوى: (الصين)؛ بغية مواكبة صعودها الاقتصادي على الساحة الدولية.

تُقدِّم الصين نفسها للدول الإفريقية بوصفها نموذجاً للدولة النامية؛ بغية الدفع قُدُماً بتعاون (الجنوب - الجنوب)، ويرتكز دَورها الاقتصادي في إفريقيا على التنمية المشتركة، وتبادل المنافع، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حسبما أعلنت رسميّاً، رافعةً شعار «العولمة التنموية»؛ وهو طرحٌ مغايرٌ لنهج القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية؛ الذي طالما اقترن بالمشروطية السياسية والاقتصادية Political & Economic Conditionality.

لكنَّ الرياح لا تأتي دائماً بما تشتهيه السفن؛ إذ أثبتت الممارسات الصينية في السنوات القليلة الماضية- بما لا يدع للشك مجالاً- أنَّ هناك دائماً جانباً مظلماً للدَّور الاقتصادي الصيني في إفريقيا بصفةٍ عامّة، وإفريقيا جنوب الصحراء خاصّة، ولا سيما ما يتصل بالاستثمارات الصينية في البنية الأساسية لتلك الدول.

وعلى هدي ذلك؛ يصبو المقال إلى تسليط الضوء على طبيعة الدَّور الاقتصادي الصيني في إفريقيا، وفي القلب منه: الاستثمارات الصينية الموجَّهة لجُل دول القارة، فضلاً عن تناوُل أبرز مآلات تلك الاستثمارات التي تلقي بظلالٍ سلبية على مجتمعات إفريقيا جنوب الصحراء، وتُنذِر بتقويض الاستقرار المجتمعي في مثل هذه المجتمعات إذا لم تحظ باهتمام وجدية من قِبل حكومات الدول الإفريقية. ويُختتَم المقال بتقديم جملة من التوصيات بغية تقديم رؤية نحو التعاطي الفاعل مع الانعكاسات

عوامل اقتصادية عدّة جعلت من القارة أرضاً خصبةً للاستثمارات الصينية؛ فالسوق الإفريقية تناهز مليار نسمة، ومواردها الطبيعية الوفيرة تشكِّل صمام أمانٍ للصناعة الصينية

السلبية للاستثمارات الصينية على اقتصاديات وبيئة الدول الإفريقية، واستقرارها السياسي وسيادة أراضيها.

الدور الاقتصادي الصيني في القارة الإفريقية.. نظرة عامّة:

ثمّة عواملُ اقتصاديةٌ عدّة جعلت من القارة الإفريقية أرضاً خصبةً وفضاءً رحباً للاستثمارات الصينية في الآونة الأخيرة؛ فالسوق الإفريقية التي تناهز مليار نسمة تمثِّل سوقاً واعدةً أمام المنتجات الصينية، كما أنَّ الموارد الطبيعية التي تزخر بها إفريقيا تشكِّل صمام أمانٍ للصناعة الصينية؛ فهي تؤمِّن لها احتياجاتها من المعادن ومصادر الطاقة؛ كالنفط والمواد الخام، فضلاً عن الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي الزراعية الوفيرة.

وبإطلالةٍ على أبرز المحفِّزات التي دفعت بالاتجاه نحو تصاعد الاستثمارات الصينية في الدول الإفريقية، أو بعبارةٍ أخرى: أهمّ الموارد التي تزخر بها القارة الإفريقية ممّا يؤهِّلها لتكون أهمّ وِجْهات الاستثمارات الصينية، نجد أنّ إفريقيا تتمتع بوفرةٍ في الأراضي الصالحة للزراعة، تُقدَّر بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الأراضي غير المستغلَّة على مستوى العالم، وحوالي ٨٪ من هذه الأراضي ذات إنتاجية زراعية عالية. هذا فضلاً عن امتلاك القارة قرابة ١٢٪ من إجمالي الاحتياطيات النفطية

العالمية، ونحو ١٠٪ من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي، و٦٣٪ من إجمالي احتياطيات الكوبلت عالميّاً، وتُعَدُّ موريتانيا الخامسة عالميّاً في إنتاج الحديد، وتزخر غينيا بحوالي ١٥٪ من إجمالي المخزون العالمي للألومنيوم[١].

ومنذ عام ١٩٩٠م تحولّت الصين إلى مستوردٍ للنفط الخام؛ كون احتياجاتها من النفط قد ناهزت ٦٠٠ ألف برميل يوميّاً آنذاك، وفي ظلّ محدودية الاحتياطيات الصينية من النفط، إذ أشارت التقديرات في عام ١٩٩٧م إلى أنّ هذه الاحتياطيات في طريقها للنضوب خلال ٢١ عاماً؛ ما يعني أنّ الصين ستصبح بلا مخزونٍ نفطي بنهاية ٢٠١٨م، اتجهت الصين إلى تأمين احتياجاتها من النفط بالاستيراد من الدول الإفريقية النفطية. هذا إذا أخذنا في الحسبان أيضاً أنّ التوترات والنزاعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط قلّلت كثيراً من ضمان صيرورة الواردات النفطية من المنطقة إلى الصين، ومن ثَمَّ أضحت الأولوية للقارة الإفريقية فيما يتصل بواردات النفط، التي هي- بلا ريب- عصب الصناعة الصينية العملاقة.

وقد أصبح النفط الإفريقي يمثّل قرابة ٢٥٪ من إجمالي الاحتياجات النفطية للصين، التي تسعى إلى مضاعفة تلك النسبة، خصوصاً في ظلّ ما تشير إليه التقديرات حول تضاعُف احتياجات الصين النفطية بحلول عام ٢٠٣٠م.

من هنا؛ وجدت الصين ضالتها في القارة الإفريقية، فانطلقت تستثمر في العديد من القطاعات الحيوية، كالتعدين والتصنيع والموارد الطبيعية. وتستهدف الاستثمارات الصينية قطاعاتٍ اقتصاديةً بعينها، وهي القطاعات التي تحتاج إلى رأس المال الكثيف الذي تفتقر إليه الدول الإفريقية، كإثيوبيا على سبيل المثال، ودول وسط إفريقيا وغربها.

وتأتي تلك الاستثمارات الصينية على شاكلة الاستثمارات المباشرة، وهي تلك الاستثمارات طويلة المدى؛ حيث ينخرط المستثمرون بفاعليةٍ ونشاطٍ في كثيرٍ من النواحي الإدارية ومراحل صُنع واتخاذ القرار؛ من خلال الإسهام والمشاركة في رأس مال المشروع.

وقد بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا نحو ٢٦ مليار دولار بنهاية ٢٠١٣م، ومثّلت الاستثمارات الصينية نحو ٤,٥٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء في ٢٠١٥م.

وفيما يتصل بالشركات الصينية العاملة في إفريقيا؛ نجد أنّ عددها قد ناهز ٧٠٠ شركةٍ في الفترة من ٢٠٠٢م حتى ٢٠٠٥م، وتضاعف عددها ليزيد على ٢٠٠٠ شركةٍ في الفترة من ٢٠٠٦م حتى ٢٠١٥م[٢].

حَرِيٌّ بالذكر: أنه من بين أهمّ القطاعات، التي نشطت في إطارها الاستثمارات الصينية بإفريقيا، قطاع البنية التحتية، فطيلة عقدَي السبعينيات والثمانينيات من الألفية المنصرمة قدَّم المانحون التقليديّون عديداً من القروض لدفع الاستثمار قُدُماً في مجالات البنية التحتية للطاقة والمواصلات[٣]، بيْدَ أنّ هذه الاستثمارات لم تُؤتِ أُكُلَها، ولم تُحقِّق غاية الدول الإفريقية في تحسين معدلات نموّها الاقتصادي، كما ساهمت هذه القروض في تفاقم

(١) Ayoub Taha Sidahmed, «The Economic Dimensions of Chinese Investments in Africa (2000-2015)», International Journal of Business and Economics Research, Vol. 6, No. 6, 2017, pp. 153-161.

(٢) Idem, pp. 156,157.

(٣) David Dollar, «China›s Engagement With Africa: From Natural Resources to Human Resources», Paper presented to The John L. Thornton China Center at Brookings (Washington: The John L. Thornton China Center at Brookings, 2016), pp. 55, 56.

أزمــة الديون الإفريقية، الأمر الــذي دفَع المانحين التقليديّين إلى الاستثمار بكثافة فيما يتصل بالقضايا والخدمات الاجتماعية؛ وبالتالي تركزَّت الاستثمارات في مجــالات نقل وتوصيل المياه والصرف الصحي؛ مما ســاهم في زيادة معدلات الوصــول إلى المياه النظيفة فــي الــدول الإفريقية، ولا ســيما الدول منخفضة الدخل، لتقترب من المعدلات العالمية.

ولذا جاء ترحيب الدول الإفريقية بالاستثمارات الصينية في البنية التحتيــة لقطاعات المواصلات والطاقة؛ لملء الفراغ الذي خلَّفه انسحاب المانحين التقليديّين من تمويل مثل تلك المجالات.

وفي هذا الصدد؛ زادت الاســتثمارات الصينية في تلــك المجالات مــن صفر (أي لا شــيء) من الاستثمارات عام ٢٠٠٠م، لتصل إلى الذروة في عام ٢٠١٠م بقيمة ٨ مليارات دولار.

وتمثِّل الاســتثمارات الصينيــة في قطاع البنية التحتيــة للمواصلات، كتشــييد الطرق والســكك الحديديــة والموانــئ، حوالــي نصــف إجمالــي الاســتثمارات الصينيــة في قطاع البنيــة التحتية بالقــارة، والنصف الآخر ينصرف إلى مشــروعات الطاقــة؛ متضمِّناً توليد الطاقــة الكهرومائية، كما تتجه نسبةٌ ضئيلةٌ من الاستثمارات الصينية بالقارة الإفريقية إلى قطاع الاتصالات والمياه.

وفــي ســياق الحديث عــن الــدَّور الصيني الاقتصادي في الساحة الإفريقية؛ تجدر الإشارة إلى أنّ معدلات التبادل التجاري بين الجانبَيْن تضاعفت أكثر من عشــر مرّات منذ مطلــع الألفية الجديدة، وأضحــت الصين منــذ ٢٠١٠م ثاني أكبر شــريكٍ تجــاريٍّ للقارة بعد الولايــات المتحدة؛ إذ بلغ حجم التبادل التجاري بيــن الجانبَيْن عام ٢٠١٢م: حوالي ١٩٨,٥ مليار دولار.

وقد أطاحت الصيــن بالولايات المتحدة، لتأتي هي في صدارة الشــركاء التجاريّين مع إفريقيا عام ٢٠١٣م؛ إذ ناهَزَ حجم التبادل التجاري بين الطرفَيْن حوالي ٢٠٠ مليــار دولار، ليتخطــى حجم التبادل التجاري الأفروأمريكي.

والشــكلان الآتيان يوضّحان أهــمّ الصادرات والواردات الإفريقية إلى الصين[1]:

شكل رقم (١): رسم توضيحي لنِسَب الصادرات الإفريقية إلى الصين

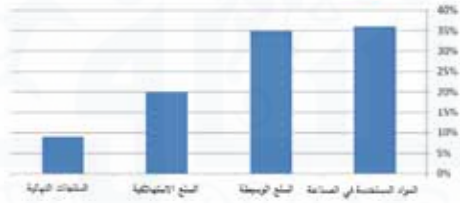

شكل رقم (٢): رسم توضيحي لنسب الواردات الإفريقية من الصين

مصدر الشكلَيْن (١) و (٢) (مع ملاحظة أنّ الباحثة قد اضطلعت بتعريب الشكلَيْن):

Ayoub Taha Sidahmed, "The Economic Dimensions of Chinese Investments in Africa (2000-2015)", International Journal of Business and Economics Research, Vol. 6, No. 6, 2017.

الانعكاسات السلبية للاستثمارات الصينية في إفريقيا:

يدافع البعض عن العديد من التأثيرات الإيجابية للاســتثمارات الصينية في إفريقيا، والتي يتمحور أغلبها حول الإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي للقارة،

(١) لحسن الحسناوي، «استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات»، مقال نُشِر في مجلة المستقبل العربي (بيروت، مجلة المستقبل العربي، المجلد رقم ٤٠، عدد رقم ٤٦٦، ديسمبر ٢٠١٧م)، ص (١١١، ١١٠).

وانخفـــاض معدلات الفقر كنتـــاج للتقارب الصيني الإفريقـــي؛ فمعـــدل النمو الســـنوي للناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيـــا جنوب الصحراء قد ارتفع بمعدلات ملاحظة، خصوصاً منذ منتصف السنوات الســـابقة من الألفية الجديدة؛ إذ اقترب من نســـبة ٧٪ سنويّاً، وإنْ تباطأ هذا المعدل في عامَي ٢٠١٥م و٢٠١٦م.

وقد انعكس ذلك بشـــكلٍ نظريٍّ أو حسابي- إنْ جـــاز التعبير- على نصيب الفرد ســـنويّاً من الناتج المحلي الإجمالـــي في إفريقيا جنـــوب الصحراء، والذي ارتفع من ٠,٦ ســـنويّاً خلال عقد التسعينيات إلى ٢,٨٪ خلال الســـنوات الســـابقة مـــن الألفية الجديدة.

كما أســـهمت في خفض معدلات الفقر في دول إفريقيـــا جنوب الصحراء؛ إذ ظلـــت تلك المعدلات ثابتةً خلال الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٢م؛ فحوالي ٥٧٪ من سكان تلك الدول يعيشون تحت خط الفقر (١,٩٠ دولار للفرد يوميّاً وفقاً لمؤشر الفقر العالمي الذي وضعـــه البنك الدولي). وبيـــن عامَي ٢٠٠٢م و٢٠١١م؛ انخفضـــت معـــدلات الفقـــر بنحو ١٣٪، وهذا يدلِّل- وبلا شك- على عِظَم دَور الاستثمارات الأجنبية في الدفع قُدُماً بالتنمية المستدامة في تلك الدول وتخفيض معدلات الفقر[١].

إنّ الاستثمارات الصينية، وإنْ كانت تُلقي بظلالٍ إيجابيـــة على التنميـــة الاقتصادية لـــدول إفريقيا جنوب الصحـــراء، خصوصـــاً في ضـــوء النموذج الـــذي تقدِّمه الصين في سياســـتها الخارجية تجاه إفريقيا، وهو نموذجٌ مبنيٌّ على شـــراكة دول الجنوب وتحقيـــق المنفعة للجميع، فضـــلاً عن عدم اقترانه بأية مشـــروطيات سياســـية واقتصادية على غرار القروض والمســـاعدات التي تقدمها الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي، إلا أنّ هذه الاســـتثمارات تعتريها إشكالياتٌ عدّة، وسوف نضطلع في هذا الجزء بتسليط الضوء على جملـــةٍ من التداعيات الســـلبية للدَّور الصيني الاقتصادي بشكلٍ عام، والاستثمارات الصينية على وجه التحديد.

أولاً: إشكاليات البعد الحقوقي والإنساني للاستثمارات الصينية في إفريقيا:

ثمّة إشـــكالياتٌ حقوقيةٌ وإنســـانيةٌ عدّة غدت تثيرها الاســـتثمارات الصينية المتنامية في إفريقيا خلال الآونة الأخيرة، وسنشـــير في هذا الصدد إلى ما يأتي:

أ- الانتهاكات الصينية لحقوق عمال المناجم الأفارقة:

في تقريـــرٍ نشـــرته منظمة «هيومـــان رايتس ووتش»، حـــولَ انتهاكات حقوق العمالـــة الإفريقية في مناجـــم النحاس المملوكة لشـــركاتٍ صينية[٢]، جرى تســـليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرّض لها العمال الأفارقة علـــى أيدي الإدارة الصينية؛ إذ جرى اســـتجواب ما يزيد علـــى ١٧٠ عاملاً إفريقيّاً في مناجم النحاس خلال عام ٢٠١١م؛ ٩٥ عاملاً في المناجم المملوكة للصين، ونحو ٤٨ عاملاً في مناجم تمتلكها شركات متعددة الجنسيات.

وخلال الاســـتجواب؛ أعلن أولئـــك العمال عن ترحيبهم بالاســـتثمارات الأجنبية فـــي بلدانهم وما تخلقـــه من وظائف لهم، إلا أنهم في الوقت نفســـه عبَّروا عمَّا يقاسونه من انتهاكاتٍ وظروفٍ غير آدمية للعمل في تلك المناجم تحت الأرض، وهذه الظروف تفتقر إلـــى المعايير الحقوقية والإنســـانية المتفق

(١) David Dollar, Op.Cit, pp 7-9.

(٢) Human Rights Watch, «You'll Be Fired if You Refuse: Labor Abuses in Zambia›s Chinese State-owned Copper Mines», Available at: https://www.hrw.org/news/2011/03/11/zambia-chinese-owned-mines-abuse-detail-workers

عليها محليّـاً وعالميّاً، وقد أفصـح أولئك العمال عن الافتقار إلى معايير الأمن والسـلامة والرعاية الطبية، والذي يؤدي إهمالهما إلى الإصابة بأمراضٍ خطيرةٍ كأمراض الرئة وغيرها.

كما تفتقر المناجم إلـى معدات تأمين العمال، فضـلاً عن التهديد بالقتل إذا رفض العامل الإذعان للأوامر والاسـتمرار في العمل فـي ظلّ المخاطر الجمّة بتلـك المناجم. هـذه الانتقـادات لم يكن منبعهـا المنظمات الحقوقية فحسـب، بل نجد أنّ الاستثمارات الصينية في زامبيا كانت محلّ انتقاداتٍ رسـمية؛ فقد هدَّد الرئيس السـابق لزامبيا مايكل ساتا الشركات الصينية بالطرد لانتهاكاتها المستمرة لحقوق العمالة الزامبية.

لم يكن هذا التقرير سـوى حلقةٍ في سلسـلةٍ طويلةٍ مـن الانتهاكات الصينية لحقوق عمال مناجم النحاس في زامبيا؛ ففي عام ٢٠٠٦م أصيب نحو ٥ عمال زامبيّين بطلقٍ ناري من جانب المدير الصيني لأحـد المناجم بمدينة تشامبشـي Chambishi بزامبيا، وفي عام ٢٠١٠م قام مشرفٌ صيني بإطلاق النار على ١٣ عاملاً من زامبيا.

وتكررت شـكاوى العمال من افتقـاد المناجم لمعايير الأمن والسـلامة فضـلاً عن تدني الأجور، وقامت السـلطات في زامبيا في العام نفسه بإلقاء القبض علـى حوالي ٣١ عامل مناجـم من حاملي الجنسـية الصينيـة لتقيبهم غيـر القانوني عن النحاس في زامبيا. وفي عام ٢٠٠٥م قُتِلَ حوالي ٥٢ عامـلاً محليّاً من زامبيا في مصنع للمواد المتفجرة مملوك لشركة صينية[١].

وإبَّان تشييد الصين لسـكك حديد كينيا، التي تربط بين ميناء مومباسـا ونيروبـي كمرحلة أولى تمهيداً لربطهـا ببقية دول شـرق إفريقيا، بتكلفةٍ قُـدِّرت بحوالـي ٣,٨ مليـار دولار، أعلن العمال الكينيّـون في أحد مواقع التشـييد بمنطقة ناكورو إضرابهم عن العمل في أغسـطس ٢٠١٦م، فضلاً عن تعطيلهـم حركة المرور، مطالبين برفع أجورهم من ٢٥٠ شـلناً كينياً إلى ٥٠٠ شـلن، أي ما يعادل ٥ دولارات يوميّاً، وهو متوسـط الأجر اليومي الذي يحصل عليه العامل في كينيا، إلى جانب ما أبدوه من احتجاجٍ على قيام الإدارة الصينية بإطلاق النار على أي عاملٍ يطالب برفع أجره[٢].

ب- اندلاع التوترات بين الشركات الصينية والسكان المحليّين:

فـي تقريرٍ نشـرته فرانس ٢٤ فـي ٩ مارس ٢٠١٨م[٣]، سـلطت فيه الضوء علـى التوترات التي شـهدتها مؤخراً قرية لونجامالـي Longa Mali بغرب الكاميرون، حيث يقوم السكان بالتنقيب يدويّاً عن الذهب واستخراجه بطريقةٍ تقليدية؛ إذ لاحظوا قدوم شـركاتٍ صينية مدجَّجة بمعـداتٍ وجرافاتٍ وعمـالٍ صينيّيـن لمتاخمة السـكان المحليّين في اسـتغلال مناجم الذهب، الأمر الـذي أثار حفيظة السكان، وبخاصّة عمال المناجم.

وفي شـهادةٍ أدلى بها أحد السـكان؛ أوضح أنّ الشـركة الصينية، التي باتت تستغل مناجم الذهب بالقريـة، قامـت بإجـلاء السـكان المحليّين من أراضيهم دون دفع تعويضـات لهم، وقد كانت حُجّة

(١) Mwai Daka, «Are China's economic activities good for Zambia?», Sheffield Political Economy Research Institute, Available at: http://speri.dept.shef.ac.uk/2017/08/15/chinas-economic-activities-good-for-zambia-are-

(٢) Lily Kuo, «Kenyan rail workers are protesting against their Chinese employer for a raise-to $5 a day», QUARTZ Africa, Available at: https://qz.com/749177/kenyan-rail-workers-are-protesting-against-their-chinese-employer-for-a-raise-to-5-a-day/

(٣) «توتر بين الصينيّين والكاميرونيّين حول مناجم الذهب في الكاميرون»، فرانس ٢٤، على الرابط: http://cutt.us/bMrQ3

الشـــركة الصينية- حســـبما ورد فـــي التقرير- أنّ الحكومة الكاميرونية هي التي مكّنتهم من استغلال تلك الأراضي؛ مما أفضَى إلـــى اندلاع توترات بين الشركة الصينية وأهل القرية. وقد أسفرت التوترات عن إطـــلاق الصينيّين الرصاص علـــى أحد أهالي القريـــة الذين اندفعـــوا لقتل أحـــد الصينيّين رميًا بالحجارة؛ وســـط صمتٍ من السلطات الكاميرونية عن ذلك الحادث.

ج- العمالة الصينية بديلاً للعمالة الإفريقية:

إنّ الإشـــكاليات الحقوقية والإنسانية التي باتت تثيرها الاســـتثمارات الصينية في القارة الإفريقية لم تَعُدْ قاصرةً على انتهاكات حقوق عمال المناجم، أو التوتـــرات التي تندلع بيـــن الفينة والأخرى بين الشـــركات الصينيـــة العاملـــة في مجـــال التعدين والســـكان المحليّين فحسب، فقد امتدت أيضاً إلى تفاقم أعداد العمال الصينيّين الوافدين إلى إفريقيا؛ بالتزامـــن مع تصاعد حجم الاســـتثمارات الصينية في قطـــاع البنيـــة التحتية وغيره مـــن القطاعات الاقتصادية الإفريقية الجاذبة للاستثمارات الصينية الحكومية والخاصّـــة، الأمر الذي يُفضِي إلى تفاقم معدلات البطالة الإفريقية.

وفي هذا السياق؛ أشار التقرير السنوي، الصادر عن الأكاديمية الصينيـــة للعلوم الاجتماعية، إلى أنّ إفريقيـــا قد أضحت موطناً لنحو ١,١ مليون مهاجر صينـــي في عام ٢٠١٢م؛ أخذاً في الاعتبار أنّ تعداد المهاجرين الصينيّين إلى القارة في عام ١٩٩٦م قد بلغ ١٦٠ ألف مهاجرٍ فقط[١].

واللافت للنظر أنّ المهاجرين الصينيّين الأوائل إلى القـــارة الإفريقية كانوا عمّالاً بالأســـاس، لكن القارة الآن أضحت تســـتقطب الخبراء والأكاديميّين الصينيّين. بيْدَ أنه من خلال استطلاع رأي عيّنةٍ من المهاجرين الصينيّين إلى إفريقيا- تضمّنه التقرير- وُجِـــدَ أنّ حوالي ٧١,٨٪ مـــن المبحوثين عبَّروا عن رغبتهم فـــي العودة إلـــى موطنهم عند بلوغ ســـنّ التقاعد، بينما مثَّـــل البقاء في إفريقيا رغبة حوالي ٥,١٪ فقط من إجمالي المبحوثين[٢].

وإذا ما اســـتعرضنا أرقـــام العمالـــة الصينية في إفريقيـــا- وفقاً للتقديرات الرســـمية الصينية- نجد أنّ عدد العمال الصينيين قد بلغ ٢٢٧,٤٠٧ ألف عامل بنهاية ٢٠١٦م، وهـــذا الرقم يمثّل ارتفاعاً محـــدوداً عن تعداد العمالة الصينية عام ٢٠١٣م، ولكنه في الوقت نفسه يمثّل انخفاضاً في تعداد العمالـــة الصينية في إفريقيا إذا ما قُورِنَ بتعدادها خلال عامَي ٢٠١٤م و٢٠١٥م.

وتتركَّز العمالة الصينية بشـــكلٍ كبيرٍ في خمس دول إفريقيـــة، وهـــي: (الجزائر، أنجـــولا، إثيوبيا، نيجيريا، كينيا)، إذ تمثّـــل العمالة الصينية في تلك الدول قاطبةً نحو ٦٥٪ مـــن إجمالي تعداد العمالة الصينيـــة الوافـــدة إلى إفريقيـــا، وحوالي ٤٠٪ من إجمالي تلك العمالة يتركَّز في الجزائر وحدها[٣].

شكل (٣): رسم يوضح عدد العمال الصينيين الوافدين إلى إفريقيا في الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦م)، (العدد مقدَّر بالآلاف)

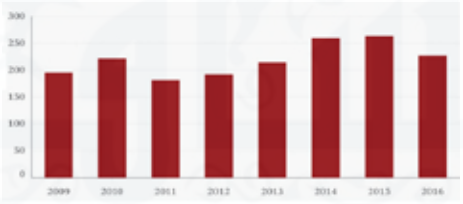

المصدر: China Africa Research Initiative, ""DATA:CHINESE WORKERS IN AFRICA

(١) SU ZHOU, «Number of Chinese immigrants in Africa rapidly increasing», CHINADAILY, Available at: http://www.chinadaily.com.cn/content_27952426.htm/14/01-world/2017

(٢) Idem.

(٣) China Africa Research Initiative, «DATA:CHINESE WORKERS IN AFRICA», Available at: http://www.sais-cari.org/data-/chinese-workers-in-africa

وثمّــة تقارير وردت في الصحافــة الأمريكية، تحديداً نيويــورك تايمز، مطلع تســعينيات القرن البائــد، أوضحــت أنّ الصين تلجأ إلى اســتخدام السجناء من العمال فيما تنتجه من بضائع تصدِّرها إلى الولايات المتحدة، وكذا ترســل بعضاً منهم إلى إفريقيا للعمل في مشــروعات البنية التحتية كونها عمالــةً رخيصة. وتلك الممارســات تنتهك الحقوق الآدمية للمســجونين، إلى جانــب انتهاكها للقوانين المتعارَف عليها فــي التجارة الدولية، كما أنّ وجود سجناء يعملون في المشروعات الاستثمارية الصينية في إفريقيا يُثقل كاهل حكومات الدول المســتقبلة لتلك العمالة؛ فيما يتصل بإجراءات تشديد الرقابة على أولئك العمال للحيلولــة دون اضطلاعهم بأية سلوكيات تهدِّد السّلم المجتمعي فيها[١].

وأولئــك العمال الصينيّــون الوافدون يزاحمون الســكان المحليّيــن في فرص العمــل المتاحة في المشروعات الاستثمارية الصينية؛ الأمر الذي يثير حفيظة العمالة المحلية، وقد أفضى ذلك في مرات عدّة إلى توترات اندلعت بين الشــركات الصينية من جانب والعمال المحليّيــن من جانبٍ آخر، ففي عام ٢٠١٦م- كما أشرنا آنفاً- شرعت الصين في تشييد ســكك حديد كينيا التي تربط بين ميناء مومباســا ونيروبــي، وخلال تلك الأثناء هاجم عددٌ من العمال الكينيّيــن أحد مواقع المشــروع الصيني بالهراوات والأســلحة الخفيفة، مما أسفر عن وقوع حوالي ١٤ مصابــاً من القائمين علــى إدارة الموقع، وقد أعلن العمال المحتجــون أنهم بعد الوعــود التي أُطلِقت لتوظيفهم في هذا المشروع الصيني؛ وجدوا نصيب العمالــة الكينية من تلك الفــرص الوظيفية هزيلاً للغاية، ولم يرْقَ إلى مستوى الوعود التي قد حصلوا عليها قبل شــروع المســتثمرين الصينيّين في هذا المشروع الضخم[٢].

ثانياً: إضفاء الطابع العسكري على الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا:

على الرغم من الطرح الصيني الرســمي، الذي كان دائماً ما يركِّز على ســلمية الصعود الصيني، أو بالأحرى الانشــغال الدائم بالبعد الاقتصادي لهذا الصعود على الســاحة الدولية، والاتجاه نحو تعميق العلاقــات الســينو- إفريقيــة Sino- African Relations من منظورٍ اقتصادي، وتنســيق الرؤى والمواقف تجــاه القضايا الدولية تحت مظلة تعاون (الجنــوب – الجنــوب)، في إطــار تحقيق أهداف المنفعة المتبادلة والتعاون المشترك، إلا أنّ الوجود الصيني الاقتصادي في إفريقيا قد أُضيفت له أبعادٌ عســكريةٌ مؤخراً، اتضحت بصورةٍ جلية في إعلان الصين عن إنشــاء قاعدة عسكريةٍ في جيبوتي في ٢٠ يناير ٢٠١٦م، تمَّ افتتاحها رســميّاً في أغسطس ٢٠١٧م، على مســاحةٍ تبلغ نحو ٢٣ ألف كم٢، وقد جاء في التقريــر الذي بثَّته الإذاعــة الصينية: أنّ القاعدة الجديدة ســتُعَزِّز قُدُرات الصين في إسناد الدوريات التي تقوم بها القِطَع البحرية الصينية في المياه قبالة الســواحل اليمنية والصومالية؛ لتنفيذ مهمّاتها الإنسانية بالمنطقة.

جديــرٌ بالذكر: أنها القاعدة العســكرية الأولى التي تُنْشــئها الصين في إفريقيا، لتنضم بذلك إلى سباق القواعد العسكرية في جيبوتي التي تُعَدُّ واحدةً من أفقر دول العالم وأقلها تنميةً، وتســتضيف على أراضيها عدّة قواعد عسكرية، كقاعدة كامب ليمونيه الأمريكية، وهناك قواعد عسكرية فرنسية ويابانية وإيطالية أخرى، إلى جانب اســتضافة قوات ألمانية وإسبانية في القاعدة الفرنسية هناك.

(١) The New York Times, «China Has Used Prison Labor in Africa», Available at: https://www.nytimes.com/1991/11/05/opinion/l-china-has-used-prison-labor-in-africa-540291.html

(٢) Lily Kuo, Op.Cit, Internet resource.

وهذه القاعدة تأتي لتضيف حلقةً جديدةً ضمن حلقات ما يُعرف بـ«سلسلة اللؤلؤ» String of Pearls، وهو مصطلح بزغ بين أوساط الباحثين الأمريكيّين عام ٢٠٠٤م؛ تعبيراً عن الطموحات الصينية التوسعية في المحيط الهندي[١]، ويشير هذا المصطلح إلى الشبكات العسكرية والتجارية التي تشيِّدها الصين في إقليم المحيط الهندي، أي الدول المشاطئة للمحيط، والقابعة بين الصين إلى بورسودان شمال شرق السودان، وهي سياسة تبتغي في مجملها توطئة النفوذ الصيني العسكري والاقتصادي بتلك المناطق، بإقامة طرقٍ تجارية برية وبحرية وقواعد عسكرية، لحماية التجارة والواردات النفطية، ويكفي أن نشير إلى أنّ التجارة الصينية الأوروبية، التي تناهز حوالي بليون دولار في المتوسط يوميّاً، تمر من خلال خليج عدن، فضلاً عن أنّ حوالي ٤٠٪ من إجمالي واردات النفط الصينية تمر عبر المحيط الهندي[٢].

ناهيك عن كون مبادرة «حزام واحد طريق واحد» الصينية، التي تستهدف تعزيز التواصل الإقليمي بين الصين والمحيط الهندي وخليج عدن والبحر المتوسط، عن طريق إنشاء شبكةٍ من الطرق البرية والبحرية على قَدْرٍ كبيرٍ من التعقيد، وشبكات من السكك الحديدية، وأنابيب النفط والغاز، وخطوط الطاقة الكهربائية، وغيرها من البنى الأساسية، تتطلب أيضاً بِنْية أساسية أمنية وعسكرية على درجةٍ عاليةٍ من الكفاءة والفاعلية لتأمين تلك المشروعات الضخمة.

Resource: Maninder Dabas, "Here Is All You Should Know About 'String of Pearls', China's Policy to Encircle India"[٣].

جديرٌ بالذكر: أنّ إعلان الصين نيّتها إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لم تكن الخطوة الأولى على طريق تعزيز وجودها العسكري الصيني في القارة، بل سبق ذلك عديدٌ من الخطوات الجادة لتعزيز مشاركة الصين في البعثات الأممية لحفظ السّلم والأمن في إفريقيا، إذ تُعَدُّ الصين واحدةً من بين أكبر الدول المساهمة بقواتها في بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة.

وقد كان عام ٢٠١٥م عاماً فارقاً بالنسبة للصين في تنامي مشاركتها في حفظ الأمن والسّلم الدوليَّيْن؛ إذ أعلن الرئيس الصيني تشي جي بينج وضع نحو ٨٠٠٠ من القوات تحت تصرف القوة الأممية الجاهزة، وهذا الرقم يمثّل حوالي خُمس تعداد قوات الأمم المتحدة لحفظ الأمن قاطبةً، التي تناهز ٤٠ ألف قوة، كما قدَّمت الصين ١٠٠ مليون دولار للقوة الجاهزة للاتحاد الإفريقي[٤]. وحوالي ٢٤٠٠ من القوات الصينية

(١) ألكسندر بافدونوف، «لماذا تبني الصين قاعدة عسكرية في القارة السمراء؟»، نون بوست (ترجمة)، الرابط: https://www.noonpost.org/content/18867

(٢) Emmanuel Igbinoba, "Economic implication of China's military base in Djibouti", Centre for Chinese Studies, 19 April 2016.

(٣) https://www.indiatimes.com/news/india/here-is-all-you-should-know-about-string-of-pearls-china-s-policy-to-encircle-india-324315.html

(٤) Courtney J. Fung, «China's Troop Contributions to U.N. Peacekeeping», United States Institution of Peace, at: https://www.usip.org/publications/2016/07/

المشاركة في بعثات حفظ السّلم الأممية تخدم في إفريقيا في إطار سبع بعثات للأمم المتحدة، خصوصاً في مالي وجنوب السودان.

ولعلَّ الهدف الرئيس لتلك التحركات الصينية الرغبة في كسب العقول والقلوب الإفريقية، وتقديم نفسها كقوة عظمى على قدرٍ كبيرٍ من المسؤولية، في إطار ترويجها لسياسة التنمية السلمية Policy of a peaceful development، وقد يُفسّر هذا الأمر على أنه محاولةٌ من الصين لمزيدٍ من الانخراط، إلى جانب القوى العظمى، في الشؤون الدولية؛ بوصفها شريكاً وليس منافساً أو متحدّياً للهيمنة الغربية على العالم.

ثالثاً: غياب التنافسية وأزمة الديون الجديدة:

تنتهج الصين ما يُسمَّى بـ«سياسة الإغراق»؛ إذ يتم إغراق السوق الإفريقية بالمنتجات والسلع الصينية قليلة الجودة زهيدة الأثمان، وهذه السياسة المتَّبعة تُفْضي إلى تداعياتٍ بالغة الخطورة على الصناعة المحلية والشركات الوليدة؛ فقد قادت إلى إغلاق كثيرٍ من تلك الشركات المحلية التي لم تصمد كثيراً أمام المنافسة الصينية، فعلى سبيل المثال لا الحصر: جرى إغلاق كثيرٍ من شركات جنوب إفريقيا العاملة في مجال صناعة الغزل والنسج، وما بين (٢٣ ألف – ٨٥ ألف) عاملٍ قد خسروا وظائفهم.

والأكثر من ذلك أنّ المنتجات الصينية قد أثّرت سلباً في معدلات التجارة البينية بين دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ فدولٌ مثل جنوب إفريقيا والكاميرون وكينيا؛ فقدت أسواقها في الدول المجاورة لصالح إغراق تلك الأسواق بالمنتجات الصينية.

كما أنّ معدلات التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا تَصُبُّ كثيراً في صالح الصين، فنجد مثلاً أنّ دولاً، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، تعاني عجزاً في تبادلها التجاري مع الصين؛ وقد بلغ مقدار العجز التجاري بالنسبة لجنوب إفريقيا نحو ٤ مليارات دولار، أما نيجيريا؛ فقد ناهَز عجزها التجاري الـ١,٧ مليار دولار.

ومن ثَمَّ أضحى البعض ينظر إلى العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا باعتبارها شكلاً من أشكال العلاقات بين (الشمال والجنوب)، وتعكس التخصّص وتقسيم العمل الدولي التقليدي؛ إذ تنظر الدول الصناعية الكبرى إلى القارة الإفريقية والدول النامية بوصفها مصدراً للمواد الخام، كالنفط والأخشاب والمعادن، وهذه النظرة لا تصبُّ بأية حالٍ في صالح تنمية القاعدة الصناعية الإفريقية والتنمية المستدامة لإفريقيا جنوب الصحراء[1].

وتُثار إشكالية أخرى ترتبط بالدَّور الاقتصادي الصيني في إفريقيا، خصوصاً عند الحديث حول الاستثمارات الصينية في مجال البِنَى التحتية بالقارة، وما تقدِّمه الصين من قروضٍ للدول الإفريقية بشروطٍ ميسَّرة، وهي كيفية سداد الدول الإفريقية للقروض وفوائدها في ظلّ العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الصين وإفريقيا، وأيضاً في ظلّ تقاعس الجهود الإفريقية لبناء قاعدةٍ صناعيةٍ تلبِّي احتياجات السوق المحلي.

وقد أُثيرت تلك الإشكالية، ألا وهي: أزمة الديون في العلاقات الصينية السودانية، فقد

(١) Roquia Fane Madouka Koumou, Wang Manyi, «Effects of Chinese Foreign Direct Investment in Africa», Journal of Finance and Accounting, Vol. 4, Issue 3, May 2016, Pages: 131-139.

chinas-troop-contributions-un-peacekeeping

أعلن قطاع العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني السوداني، في نوفمبر ٢٠١٦م، أنّ العلاقات السودانية الصينية تمرّ بتحدياتٍ بسبب عدم قدرة السودان على سداد مديونياتها حتى بعد جدولة الديون[١].

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام: هو أنّ الصين تقدِّم ما يقرب من ٦,٢ مليارات دولار سنويّاً قروضاً لإفريقيا جنوب الصحراء، ونجد دولةً مثل كينيا، قد بلغت مديونيتها للصين حوالي ٥٧٪ من إجمالي الدين الكيني الخارجي[٢].

وتتفاقم إشكالية الديون الإفريقية للصين، ولغيرها من القوى، خصوصاً في ظلّ استشراء الفساد السياسي، أو ما يُعْرف بسياسة «ملء البطون» التي تتبعها الطبقات الحاكمة في إفريقيا، وكذا غياب الشفافية، والمساءلة، وقواعد الحكم الرشيد.

رابعاً: التداعيات البيئية للاستثمارات الصينية في إفريقيا:

ثمّة العديد من التداعيات الخطيرة التي تنجم عن الاستثمارات الصينية في إفريقيا، وتؤثّر بشكلٍ سلبيٍّ في الحياة والتنوع الإيكولوجي بالقارة؛ فالصين- على المستوى المحلي- تولي القدر الأكبر من الاهتمام للإنتاج والربحية، وتتجاهل كثيراً التأثيرات البيئية الناجمة عن مشروعاتها ومؤسساتها الصناعية، وعلى الرغم من وجود كثيرٍ من المحاولات لوضع حدٍّ لتلك التأثيرات؛ فإنها ما تزال دون المستوى المأمول.

ويكفي أن نسلّط الضوء على بعض التقديرات الواردة في هذا السياق، والتي تشير إلى أنَّ مستوى المواد السامة في الهواء بلغ ٣٩١ ميكروجرام/ م٣، وهو رقمٌ يفوق بأضعافٍ المستوى الآمن، الذي حددته منظمة الصحة العالمية بـ٢٥ ميكروجرام لكلّ م٣، كما أنّ تلوث الهواء في الصين يتسبّب في وفاة أكثر من ١,٦ مليون شخص سنويّاً، ما يعادل ٤٤٠٠ يوميّاً.

ومن ثَمَّ لا يُتوقع من الصين أن تُولِي قدراً كافياً من الاهتمام في القارة للأبعاد البيئية لاستثماراتها؛ التي تُسهم في زيادة نسبة تلوث الهواء والماء، وزيادة حدّة تأثيرات التغيُّر المناخي، فالاستثمارات الصينية في إفريقيا في مجال البنية الأساسية، كتشييد الطرق والكباري والسدود والسكك الحديدية، لا تراعي المعايير البيئية المتفق عليها عالميّاً، كما أنّ معظم الاستثمارات الصينية تتجه إلى مجالات الطاقة والتعدين وصيد الأسماك وقطع الغابات، وهي مجالاتٌ تزداد احتمالات ونسب تلويثها للبيئة عن غيرها من الاستثمارات.

هذا إذا أخذنا في تقديرنا الاستثمار الصيني في زراعة حاصلات الوقود الحيوي، كالجاتروفا والذرة، وغيرهما من الحاصلات في موزمبيق وتنزانيا وإثيوبيا وغيرها، وزراعة مثل تلك الحاصلات تُسهم في زيادة تلوث التربة والمياه، فضلاً عن إزالة مساحاتٍ كبيرةٍ من الغابات لاستبدالها بزراعة مثل تلك الحاصلات؛ مما يقود إلى تدهور التنوع البيولوجي.

ناهيك عن تهديد الأمن المائي والغذائي للقارة؛ كون هذه الحاصلات شَرِهَة الاستهلاك للمياه؛ كما أنّ التوسُّع في زراعتها يأتي على حساب زراعة الحاصلات الزراعية الغذائية.

هذا فضلاً عن الانتقادات التي باتت تُوَجَّه إلى مراكب الصيد الصينية، والتي بات نشاطها يؤثّر سلباً في الأمن الغذائي للمواطنين الأفارقة ودخول الصيادين المحليّين.

(١) «تحديات تواجه علاقة السودان والصين بسبب عدم سداد الديون»، السودان اليوم، على الرابط: http://cutt.us/H6bFJ

(٢) Lily Kuo, «China now owns more than half of Kenya's external debt», QUARTZ Africa, at: https://qz.com/707954/china-now-owns-more-than-half-of-all-of-kenyas-debt-2/

نحو التعاطي الفاعل مع الانعكاسات السلبية للاستثمارات الصينية في إفريقيا:

إذا كانت ثمّة تداعياتٌ إيجابية للاستثمارات الصينية والدَّور الاقتصادي الصيني بشكلٍ عام في إفريقيا جنوب الصحراء، أسهمت في الإسراع من وتيرة نموها الاقتصادي، وقلَّلت من معدلات انتشار الفقر، إلا أنه يبقى لتلك الاستثمارات مآلاتها السلبية التي يجب التعامل معها بحذر، وإيلاؤها القدر الكافي من الاهتمام، خصوصاً على المستوى الرسمي.

وفي هذا السياق؛ فإننا نتوجَّه بتقديم جملة من التوصيات المستقاة أساساً من تحليل التكلفة والعائد للوجود الاقتصادي الصيني- الذي سبق التطرُّق إليه آنفاً من خلال استعراض أبرز الجوانب الإيجابية وكذا السلبية بشكلٍ أكثر استفاضة- على النحو الآتي:

أولاً: إرادة سياسية حقيقية لحكومات الدول الإفريقية في اتخاذ خطواتٍ لتمكين قطاعات الاقتصاد المحلي، فضلاً عن ضرورة بذل الجهود وإصدار التشريعات بغية خلق بيئة مواتية لتشجيع الاستثمار المحلي، وإتاحة مزيدٍ من الحركة والدَّور للقطاع الخاص، ذلك لأنهما إنما يشكِّلان حصناً منيعاً إزاء أية تهديدات خارجية قد تنجم عن اضطلاع القوى الكبرى والصاعدة بدَورٍ اقتصادي متفاقم في إفريقيا.

ثانياً: بذل الجهود وتذليل المعوقات التي تقف كعقبةٍ كؤود أمام تفعيل العمل الاندماجي الإفريقي، وتقوية المنظمات الإقليمية الفرعية وتفعيل دَورها كمنظمات فوق وطنية؛ ذلك لأنّ اندماج القارة يمثِّل الغطاء الأمني والسياسي والاقتصادي الذي يحول دون انكشاف القارة، ويقلِّل رويداً رويداً من تأثيرات تبعية القارة الاقتصادية للقوى الكبرى والصاعدة، ولعل توقيع أكثر من أربعين دولةً إفريقية، في شهر مارس المنصرم، على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية، يمثِّل خطوةً جيدة على طريق تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (معاهدة أبوجا)، التي تصبو في نهاية المطاف إلى إنشاء سوقٍ إفريقية مشتركة.

ثالثاً: الإرادة السياسية الحقيقية، وتنسيق الجهود على المستويَيْن الرسمي والشعبي، لأجل رأب صدع القارة الإفريقية، والتعاطي الفاعل مع المدركات والصور الذهنية السلبية وبذور التفرقة التي أرساها الاستعمار، ولا تزال تُلقي بتأثيراتٍ خطيرة على إمكانيات التعاون بين الشمال والجنوب الإفريقي.

رابعاً: التعامل الإفريقي الجاد مع الإشكاليات الحقوقية والإنسانية المرتبطة بالاستثمارات الصينية، من قبيل احتجاجات العمالة المحلية الإفريقية، والتأكد من التزام المشروعات الصينية بمعايير سلامة وأمن العمال، والتحقيق في وقائع إطلاق النار على العمالة الإفريقية التي أوردها المقال وغيرها، فضلاً عن ضرورة تضمين اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الصين ودول القارة حصّة معيّنة للعمالة المحلية، ومتابعة الالتزام بتلك النسبة من الناحية الفعلية.

خامساً: من الأفضل أن تأتي اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الصين ودول القارة على شاكلة اتفاقيات جماعية، أو تضمّ أكثر من دولةٍ إفريقية؛ فذلك من شأنه تعزيز الموقف التفاوضي الإفريقي، وتقليل الضغوط التي يفرضها عليه الجانب الصيني في هذا الصدد ■